العنف فـــــــي العـــــراق

بحث مقـــــدم من قبـــــل
الدكتور حســـن علـي كاظـم
جامعة كربلاء - كلية القانــون

الخلاصة :

يؤدي العنف إلى نتائج خطيرة ، تتمثل في تقويض البني التحتية للعراق واستنزافها وتدميرها. أذن لابد من تجاوز العنف بشكل عقلاني ، يعتمد القراءة الواقعية النابعة من نقد الذات وعدم تحميل القوى الكبرى المسؤولية الكاملة عما حصل ، لأننا بذلك نبرر العنف الحاصل ونعفي دعاته من المسؤولية ، لذا لابد من أن ندين العنف بشكل مطلق ، لأننا قد نحترق بناره قبل الآخرين .

Abstract

Violence leads to serious consequences, is to undermine the infrastructure of Iraq and the depletion and destruction. Authorized to be overcome violence in a rational, supports reading realism stemming from self-criticism and not to hold the major powers full responsibility for what happened, we justify this violence is taking place and absolve the responsibility of his supporters, so they have to absolutely condemn the violence, because we could burn, just burn up before the others.

المقـدمـــة :

تبرز في الواقعين العربي والإسلامي عامة وفي العراق خاصة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، ظاهرة خطيرة ينذر استمرارها بانهيار الكثير من المكتسبات ، التي حققها العالمان العربي والإسلامي والعراق بعد التحولات الجذرية التي شهدها العراق مؤخرا في مختلف المجالات . إذ تبرز ظاهرة القتل والاغتيالات ، واستشراء لغة العنف و التعصب كلغة وحيدة لمعالجة الكثير من المشكلات التي تمر فيها مجتمعاتنا ،أو طريقة لتحقيق الأهداف.

لذا نحن بحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة ، و نعدها مؤشرا للانهيار والانزلاق الذي يشهده واقعنا الراهن. علينا تفكيك هذه الظاهرة معرفيا وتحدد موجباتها وأسبابها وطرق معالجتها ، لان هذه الظاهرة بمتولياتها النفسية والسلوكية، تعتبر معولا للهدم والتفتيت لأعمدة البناء والأعمار في البلد على مختلف الأصعدة، لذا نحتاج إلى رؤية متزنة رشيدة ترى الأمور على حقيقتها ، وتوضح الأسباب الحقيقية لتلك الظاهرة المنحرفة، وسبل الخروج منها أو تجاوزها .

لذا سنحاول معالجة الموضوع بثلاثة مباحث ، في الأول نبين تعريف العنف وبيان أسبابه ،ففي المطلب الأول نبحث فيه تعريف العنف وفي المطلب الثاني نبحث فيه العوامل الأساسية في نشأة العنف في المجتمع العراقي. وفي المبحث الثاني نبين مظاهر العنف في المجتمع العراقي، ففي المطلب الأول نبحث فيه العنف في المؤسسات الحكومية وفي المطلب الثاني خصصناه للعنف السياسي. وفي المبحث الثالث نحاول وضع مقدمات للحد من العنف في العراق، من خلال نقاط أربعة خصصناها في الأول للتسامح السياسي والثاني للتسامح الديني والثالث للتسامح الاجتماعي والرابع للتسامح الثقافي، نعتقد أذا ما أخذ فيها سوف تعمل على تطويق هذه الظاهرة. ثم خاتمة البحث التي نضمنها أهم النتائج والتوصيات التي نتوصل إليها.

والله ولي التوفيق...

المبحث الأول

تعريف العنف وأسبابه

أن الخلل الذي يعيشه الوضع السياسي والثقافي العربي ، يلقي بظله الثقيل على مجمل الحياة العربية ، ويتجسد في داء العنف والتعصب ، وغياب أدنى حالات التسامح السياسي والمعرفي والثقافي ، تجاه قوى المجتمع السياسية والمدنية ، وكأن همنا الأساس هو البحث عن عدو نحاربه ، لنبرز ترسانتنا الفكرية والسياسية تجاهه. لذا سنحاول بيان تعريف العنف في مطلب أول ، ثم نبين العوامل الأساسية أو الأسباب الدافعة إلى نشأة العنف في المجتمع العراقي.

المطلب الأول

تعريف العنف

يعرف العنف بأنه الإيذاء باليد أو باللسان ، بالفعل أو بالقول في الحقل التصادمي مع الآخر.
وهذا العنف الفردي. أما العنف الجماعي، وهو أن تقوم مجموعة بشرية ذات خصائص مشتركة، باستخدام القوة كوسيلة لتحقيق تطلعاتها الخاصة، أو تطبيق سياقها الخاص على الواقع الخارجي.(١)

أذن العنف كظاهرة فردية أو مجتمعية، هي تعبير عن خلل ما في تفكير وسياق صانعها، سواء على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي،وهؤلاء يستخدمون العنف متوهمين أن هذا الخيار سيوفر لهم كل متطلباتهم وأهدافهم ، وهذا أسلوب خاطئ.

ولم يسجل لنا التأريخ الإنساني ، أن العنف والإعمال التخريبية والترويع والتخويف، واستخدام أدوات القوة الغاشمة في العلاقات الإنسانية، قد حقق أهدافه ووصل إلى مطامحه، وإنما على العكس من ذلك، نجد أن العنف يشكل قناة أساسية لتبديد الطاقات ونسف الانجازات وتعريض أمن الجميع للكثير من المخاطر والمساوئ. (٢)

والإنسان هو الكائن الذي يستخدم العنف لتدمير ذاته أو نوعه، ولعل الجذر الفكري والمعرفي الذي يغذي حالات العنف هو حالة التعصب ، فالمتعصب يرفض حالة الاختلاف الطبيعية،التي تمثل جزء من القانون العام والناموس الطبيعي الكوني،فيلجأ إلى الترويع والتخويف.

فالتعصب المقيت، هو الوجه الآخر للعنف، فهما وجهان لحقيقة واحدة، الوجه الثقافي والفكري هو التعصب ، والوجه الاجتماعي والسلوكي هو العنف واللجوء إلى القوة الغاشمة في العلاقات الإنسانية.

أما الحاضن الأكبر لظاهرتي التعصب والعنف، هو الاستبداد بكل صوره وأشكاله،حيث يلتهم الحياة بتنوعها و يختزلها في بؤرة ضيقة، ويقمع كل من يحاول أن يعبر عن رأيه أو يمارس حريته أو يطالب بحقوقه.

لهذا نستطيع القول، أن هذا الثالوث الخطر(الاستبداد، التعصب، العنف) يتغذى كل واحد من الآخر، فالاستبداد يهيئ الأرضية والظروف لممارسة العنف والتعصب ، وهذين الأخيرين يؤكدان خيار الاستبداد ويعمقانه على مستويات الحياة كافة.

لمطلب الثاني

العوامل الأساسية في نشأة العنف

إن الصفة البارزة في شخصية العراقي ، طيب وكريم وشهم وغيور ...وهذه الصفات الجميلة والحسنة بلا شك موجودة عند العراقيين ،لكن إلى جانب هذه الخصال هناك ميل لدى بعض العراقيين يتمثل في ضيق أفق الحوار لديهم وانكفائهم على الذات والتخندق تجاه الآخر ، ولا يوجد في الغالب استعداد للاعتراف بالخطأ في حالة حصوله ، بل غالبا ما تتحرك الأنا لدى البعض واضعين شتى الأعذار والمبررات للذات، ومتهمين الآخر بشتى الموبقات والخطايا ، لذا الطابع الغالب على الحوارات بين الأطراف العراقية تميل إلى الصراخ والتهديد والوعيد والانسحاب ورفض التسليم بالحقيقة ، وأحيانا تأخذ اتجاهات بعيدة عن آداب الحوار والسلوك الحضاري. لذا سنحاول بيان هذه العوامل بشكل موجز وبنقاط متتالية .

الفرع الأول

العوامل الأسرية

إن حرمان الأطفال من رعاية وحنان الأبوين ، وانخفاض مستوى الوعي لدى الأبوين والتمسك بالعادات والتقاليد ، إضافة للخلافات بين الأبوين أو المعاملة التمييزية ضمن الأسرة، إضافة إلى تردي المستوى المعيشي للأسرة العراقية نتيجة لفقدان رب الأسرة لمورد يتعيش منه ويشعره بكرامته، وهذا ينعكس سلبا على أفراد الأسرة لاسيما الأطفال، إذ يظهر العنف في سلوك كل منهم نتيجة للكبت.

الفرع الثاني

العوامل الاجتماعية

إن فشل الأطفال عن تكوين صداقات مع اقرأنهم تؤثر سلبا على مهاراتهم الاجتماعية ، وتقلل من ثقتهم بأنفسهم وبالآخرين ، وتنمي مشاعر العنف والانعزالية في نفوسهم. لذا ينبغي الالتفات إلى أطفالنا وإفساح المجال لهم من أن ينمي عنده حق الاختيار، مع توجيه النصح والإرشاد دون استخدام الضرب والإكراه، حتى ننمي بداخله القدرة على النضوج وخلق شخصية متزنة، وهذا يسهم بإخراج جيل له القدرة على تحمل المسؤولية . وهذا ما أكدته اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.[٣]

الفرع الثالث

العوامل الاقتصادية

من أهم الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة العنف في العراق هو الفقر والبطالة،حيث بلغ نسبة الفقر في العراق، حسب إحصائيات قامت بها بعض منظمات المجتمع المدني مؤخرا، تقدر بنحو ٤٣ في المائة من سكان العراق يعيشون في حالة فقر[٤]. وبالرغم من مخالفة ذلك لنص المادة (٢٢) من الدستور التي أقرت الحق بالعمل لكل عراقي ،وهذا ساهم بشكل مباشر لدى البعض من ذوي النفوس الضعيفة، إن يعملوا ضمن تنظيمات إجرامية داخلية أو مرتبطة بالخارج من اجل الحصول على المال،والقيام بإعمال عنف في العراق.

الفرع الرابع

عوامل قانونية

إن غياب السلطة والقانون في المجتمع ،يؤدي إلى انتشار الفوضى والفساد على المستويات جميعا،وبالتالي انعدام الأمن والاستقرار. كذلك نجد بعض الجهات الحكومية وعلى مختلف المستويات بدلا من أن تكون راعية لتطبيق القانون، إلا إننا نرى أنهم هم من يعبث بالأمن وبالمال العام، ولا يطبق القانون عليهم، ولكن يطبق بقوة وبقساوة على الفقير لو اخطأ حتى لو كان خطاء بسيطا. لذا ندفع باتجاه تغليب مبدأ سيادة القانون، على أن يطبق على الجميع بشكل متساوي ولا احد يعلوا على القانون ، استنادا لنص المادة (١٤) من الدستور التي أقرت المساواة بين العراقيين أمام القانون .

الفرع الخامس

العوامل الفكرية أو الثقافية

إن ازدياد نسبة الأمية [٥] والتخلف في المجتمع وسلب الحقوق والحريات والحد من حرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر والمعتقد وهذا مخالف لنص المادة (٣٨،١٣٠) من الدستور[٦]، كل هذا يساهم بالحد من التفكير السليم والانحراف نحو ثقافات وأفكار تتسم بالعنف. لذا ينبغي توخي الحذر في الخطابات الموجهة للمواطنين، سواء الصادرة من رجال دين أو قادة سياسيين، مستغلين عواطفهم خاصة مع زج قضايا الدين وبعض الحوادث التاريخية في الخطابات التي من شانها أن تثير وجدان وعواطف البسطاء والجهلة، الذين يندفعون باتجاه ارتكاب حماقات يندى لها الجبين. واختيار منطق بديل عن هذا يتسم بالموضوعية والاعتدال يدفع باتجاه الوحدة وعدم الفرقة والتناحر الفض، والتأكيد على الهوية العراقية والانتماء إلى هذا البلد.

الفرع السادس

أسباب أخرى للعنف

ونرى من الأسباب الرئيسة في تفشي ظاهرة العنف والعنف المضاد في مجتمعاتنا العربية والإسلامية،والعراق خاصة، هي تبني سياسات خاطئة تؤدي إلى عسكرة الحياة المدنية. وبالتالي تنعدم الحقوق الطبيعية للحياة الإنسانية المدنية، وتتحول هذه الحقوق إلى سياسة مكبوتة، إذ تنزل من ساحة العلن ومن مجال التفاعل الحر بين الإرادات والمصالح، إلى أقبية الكبت والتهرب من النور وتدخل دهاليز الظلام ، وهناك تتابع نموها غير الطبيعي دون أي مراقبة مشروعة. وكذلك يمكن أن نوعز أن العنف في العراق سببه ما يلي :-

أ) توالي عهود الاستبداد في الحكم بالعراق.
ب) دور القوى الغازية (الاستعمار والاحتلال).
ت) تدخل دول الجوار في الشأن الداخلي للعراق.
ث) دور القوى السياسية العراقية.
ج) الابتعاد عن أخلاق وتعاليم الإسلام.

المبحث الثاني

مظاهر العنف في الواقع العراقي

ينتشر العنف عموما في المجتمعات ذات الدخل المنخفض ، والمجتمعات التي يسودها التخلف نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ،إذ أن العنف في هذه المجتمعات يستمد جذوره من القضايا المرتبطة بنوع الجنس والاستعباد وعدم وجود الرعاية الأولية والمعايير المجتمعية التي تحترم حقوق الإنسان .

لذا سنتناول ذلك في مطلبين، في الأول نخصصه لمظاهر العنف في المؤسسات الحكومية،وفي الثاني لمظاهر العنف السياسي.

المطلب الأول

العنف في المؤسسات الحكومية

سنتناول في هذا المطلب طبيعة العنف بالمؤسسات الحكومية بمعناها الواسع، أي مراكز الرعاية والمدارس والأوساط التعليمية وأماكن العمل (الوظيفة عموما). وسنحاول بيانها تباعا.

الفرع الأول

العنف في مراكز الرعاية

المراد بمراكز الرعاية، رياض الأطفال ومراكز رعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، أما المؤسسات الحكومية يقصد فيها السجون والمراكز الإصلاحية، ومن المؤكد هناك الآلاف من الأطفال والشبان والفتيات يعيشون في مؤسسات رعاية الأيتام ، بالإضافة إلى السجون والمدارس الإصلاحية التي غالبا ما يكون نزلائها أو مودعيها من الرجال والنساء، وهؤلاء يتعرضون إلى العنف من قبل المشرفين والمسئولين عن هذه المراكز.

علما يكون العنف في هذه المراكز على أنواع (الضرب باليد أو العصي أو الاهانات و الحط من الكرامة وعزلهم في غرف خاصة للحجر واستخدام التعذيب الجسدي ناهيك عن الاعتداءات الجنسية)[٧]، وهذا مخالف لاتفاقية مناهضة التعذيب الذي صادق العراق عليها في القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨، وأن لهذه الممارسات الخاطئة انعكاسات سلبية ملحوظة على الفرد المعنف والذي يؤثر بدوره على المحيط الذي يعيش فيه.

الفرع الثاني

العنف في المدارس والأوساط التعليمية

العنف في المدارس هو احد أهم المواضيع التي لها تأثير مباشر على جميع أفراد المجتمع ، إذ أن التربية أساس بناء المجتمع ورقيه وتقدمه، بصرف النظر عن التدخل في عملية التعليم ،فان العنف المدرسي له آثار سلبية بعيدة المدى على الفرد أولا ومن ثم المجتمع. وعلى الرغم أن (١٠٢) بلد قد حظرت هذه الممارسات العنيفة في المدارس سواء الصادرة من التلميذ أو المعلم بالقول أو الفعل ، والعراق احد هذه الدول حسب تقرير الأمم المتحدة [٨]، إلا إنها تمارس العنف بنسب متفاوتة. لذا ندفع باتجاه وضع إجراءات وضوابط للعمل والتعامل داخل المدارس بين المعلمين والطلبة ، على أن يوقع كل معلم لائحة سلوك يتعرض للمسألة الإدارية والقانونية في حالة المخالفة.

الفرع الثالث

العنف في أماكن العمل

إن سوء الأوضاع الاقتصادية في البلد وتردي المستوى المعيشي ، نتيجة لانتشار البطالة ، أدى إلى تسرب الكثير من الطلبة والتوجه إلى البحث عن فرصة عمل لسد حاجات ومتطلبات الحياة[٩]، وهذا دفع أرباب العمل أن يستغلوا الحاجة لهؤلاء ، فتكون الأجور متدنية قياسا بحجم العمل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يستغل هؤلاء في أسواق العمل للقيام بأعمال قد تكون مخالفة للقانون تحت ضغط وإكراه صاحب العمل، أو استغلال النساء أو البنات اللائي لم يكملن السن القانوني خاصة في أماكن العمل في القطاع الخاص ، وقد يكونوا في أعمار صغيرة لا يسمح القانون بتشغيلهم، فيقعون تحت رحمة أصحاب العمل، ناهيك عن سوء المعاملة التي يتعرض لها العمال من كلا الجنسين، وقد تصل إلى الاعتداء الجنسي.

المطلب الثاني

العــنف السيــاســـي

هي الأفعال والممارسات التي تنتهجها الأنظمة والحكومات السياسية اتجاه الأفراد أو الجماعات. وهو اشد واخطر أنواع العنف ،كونه موجه ومدروس وغير خاضع للمحاسبة القانونية ، إذ يمارس من جهات لديها القوة والدعم المادي والنفوذ، و يتخذ أشكال مختلفة مثل (القتل والضرب والاعتقال وسحب المواطنة من خلال إسقاط الجنسية و الترهيـــــب وغيرها)[١٠].

بعد التحولات الجذرية التي حصلت بالعراق بعد سقوط النظام البائد عام ٢٠٠٣، وإقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، الذي أكد على أن العراق دولة اتحادية ونظام الحكم فيها جمهوري برلماني حسب المادة(١) من الدستور، وعلى الرغم من التركة الثقيلة التي تتحملها الحكومة الحالية، إلا أنها حققت الكثير من المنجزات في مجال إرساء دعائم نظام ديمقراطي، ولكن هذا التحول رافقه الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق، نتيجة لموجة العنف الذي بدأ ٢٠٠٥ والاقتتال الطائفي، الذي ترتب عليه تصدع كبير في حماية الحقوق الأساسية للمواطن العراقي.

غير أن سيادة مظاهر العنف لا يعني غياب الحلول التي نعتقد أنها يجب أن تقوم على محورين متكاملين هما ، تهيئة أرضية ديمقراطية صلبة قوامها احترام الحق في الاختلاف والحق في التعبير عن الرأي . وكذلك تمكين الأقلية السياسية والأقليات الدينية من الحضور في المؤسسات الدستورية ،ليس على أساس قوتها وعدتها فحسب، بل على أساس حقها في أن تكون ممثلة تمثيلا يمكنها من إسماع صوتها وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها ،مع الانتباه إلى حقيقة أن التسامح السياسي لا يمكن أن يتحقق ، إلا على أساس التبادل ، ولذلك فأن التسامح مع أقلية ما ينتهي حينما تحرم من حقوقها وتنخرط في أعمال العنف ، ضنا منها أن في ذلك وسيلة ناجعة لتحقيق الذات أو أثبات الوجود، متناسية أن في لغة الحوار والتسامح هو الأسلوب الأمثل للوصول للأهداف المرجوة.

المبحث الثالث

حلول للحد من العنف في العراق

أذا أردنا أن نصل مع الآخرين إلى الحل الصحيح، والاجتماع على رأي صائب ،لكي نحصل على النتيجة المطلوبة ،يجب علينا أن نسلك طريقا بعيدا عن العنف ، ونتبع أسلوب التفاهم بالحكمة والموعظة الحسنة والهدوء في معاملتنا مع الآخرين .
ولابد أن نسند رفضنا للعنف برفضنا لأسبابه وموجباته،لأننا إذا رفضنا النتيجة دون الأسباب، فان الأسباب ستستمر في عملها وتوليدها لكل حالات وأشكال العنف.لذا تظهر ضرورة نشر ثقافة التسامح سواء في المجال السياسي أو الديني أو الاجتماعي أو الثقافي والجدل بالتي هي أحسن ، لذا سنتناولها تباعا.

المطلب الأول

التسامح السياسي

أن الاحترام والقبول بتنوع واختلاف ثقافات عالمنا ، هو ليس مجرد واجب أخلاقي ولكنه ضرورة سياسية وقانونية ، وهو فضيلة تجعل السلام ممكنا ، وتساعد باستبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام.
أن تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل شخص بحقه في حرية اختيار معتقداته والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه، مما يعني لا يحق لشخص بفرض آراءه على الآخرين، والواقع أن الجهود الدولية تتجه إلى استيعاب هذا التحديد وتعميم استعماله نظرا لثرائه وشموليته بكونه يربط بين مفاهيم التسامح ونشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان وهو ما يعد مطلبا ملحا لمواجهة انتشار قيم التعصب والكراهية والعنف والإرهاب . والتسامح السياسي من ضروریاته الاعتراف بالآخر سواء أكان أقلية أو أكثرية ،وبحقوق هؤلاء في العمل والتنظيم والترويج لأفكاره السياسية بعيدا عن أي قمع أو ضغط يمارس ضدهم(١١).

أن هذا المفهوم للتسامح السياسي بما يتضمنه من مفاهيم الديمقراطية والحرية والتعددية وحقوق الإنسان، يعد بحق أحد أساسيات الفكر الغربي وأحد مظاهر سلوكه السياسي . في حين أن مجتمعاتنا ونظمنا السياسية العربية ومنها العراق ، عانــت ولا تزال تعاني في سبيل استيعاب هذه المفاهيم من الارتباك ، إذ تسود مجموعة من المظاهر السياسية التي تجعل من التسامح السياسي حالة صعبة المنال ومنها .....
الاستبداد بالسلطة والاستئثار والتفرد بها وحرمان الآخرين منها ، كذلك إقصاء المعارضة وتهميش دور الشعب ،فالرئيس يبقى ملازما للحكم مدى الحياة ، لا ينزعه عنه إلا الموت أو الانقلاب ، كذلك يلاحظ على الحكومات الإفراط في استعمال القوة ، وأصبحت هي السمة المميزة لها ، وهذا ما عمق ثقافة العنف بين إفراد المجتمع ، فالفرد الذي وجد نفسه محاطا بسلطة سياسية لا تعرف غير العنف أسلوبا للحكم ، وجد نفسه مضطرا إلى استخدام القوة للدفاع عن نفسه أو لانتزاع حقوقه.

المطلب الثاني

التسامح الديني

من الحقائق المسلم فيها أن الأديان السماوية بحكم وحدوية مصدرها التكويني ، بكونها منزلة من الله سبحانه وتعالى ، لا تأمر إلا بالخير والحق والصلاح، ولا تدعوا إلا بالمودة والبر والرحمة والإحسان ، ولا توصي إلا بالأمن والسلم والسلام ، وما كانت يوما في ذاتها عائقا أمام التبادل والتلاقح والتعايش والحوار . وإنما العائق في أولئك الذين يزعمون الانتماء والانتساب إلى هذه الأديان ويحاولون استغلال هذا الادعاء في التحكم بأقدار الناس ومصائرهم(١٢).

الحقيقة أن وجود مثل هؤلاء قد الصق بهذه الأديان ومنها الإسلام ممارسات بعيدة عن روح هذه الأديان وقيمها الإلهية الحقة ، وقد يكون التعصب الديني وما يستتبعه من تعصب مذهبي وطائفي ضيق الأفق ، هو أحدى الصور بل أسوءها على الإطلاق ، وأن التعصب يتجسد بصورة مثالية في التطرف الديني الذي يعد أخطر منابع اللاتسامح ، لتلبسه بلباس القدسية لهذه الأفكار ، وتوظيفه للنص الديني ، وسرعة تصديقه من قبل الناس ، وقدرته على التخفي والتستر تحت غطاء الشرعية والواجب والجهاد والعمل الصالح والأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر ، وهو لا يعدوا أن يكون قراءة متحيزة للدين ، وقراءة مجتزأة للنصوص ، أسهمت في وجوده ومن ثم تطوره بهذا المنحى المنحرف.
أن هذه الحركات نظرت إلى المجتمع نظرة سلبية تتراوح بين الانحراف والجاهلية مرورا بالفسق والضلال والعصيان والفساد والانحطاط . وأن هذه النظرة السلبية كانت وما تزال المسوغ لعمل هذه الحركات داخل المجتمع ، فهي ترى المجتمع ضالا يجب هدايته ، وعاصيا يجب معاقبته وفاسدا ينبغي إصلاحه ومنحطا خلقيا يجب إنقاذه(١٣).
أن اخطر أدوات التدمير لبنيان الاتحاد والتقارب بين الإسلام خاصة والمسلمين عامة، بل أشدها خطرا على الإطلاق ، هو تكفير الآخر، فهذا لا ريب يقطع ما بينك وبينه من حبال ، فلا لقاء بين مسلم ومرتد ، فهما خطان متوازيان لا يلتقيان(١٤).
غير أن إقرارنا بوجود هذه المظاهر السلبية ولاسيما في العراق ، والتي تؤشر وجود خلل وانحراف عن مقاصد الشريعة الإسلامية ، لا يعني بأي حال من الأحوال الاستسلام لها والتسليم بصحة مساقاتها المعرفية والسلوكية المنحرفة، وإنما يجب العمل على مواجهتها والتصدي لها من خلال تعميق روح الإخوة في الدين والعمل على المشتركات الكثيرة التي تجمعنا ، وإخراج الدين الإسلامي بمظهره الحقيقي السمح.

المطلب الثالث
التسامح الاجتماعي

ينصرف التسامح الاجتماعي إلى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثينية ولغوية ودينية مختلفة، دون أن يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة الواحدة، أن السعي لإقرار هذا المبدأ في العراق يعاني من بعض الصعوبات التي تجلت في عدد من مظاهر السلبية منها(١٥).

التعصب القبلي، من الواضح أن المجتمعات العربية ومنها المجتمع العراقي ينقسم إلى قبائل وعشائر كثيرة ، وليس في ذلك خطورة ، إلا أن الخطورة هنا تتمثل في المنظومة القيمية التي تحكم هذه القبائل وتتحكم بسلوكية أعضائها وأعني التعصب ،وهي منظومة لها آثار خطيرة ومدمرة على مفهوم التسامح .فهي تضع ولاء الفرد بين خيارين إما معي أو ضدي (من لم يكن معي فهو ضدي)، وليس هناك خيار آخر أو حدا وسطا، فأما أن تتعصب لقبيلتك أو تكون ضدها، ولأننا لا يمكننا البقاء بدون عشيرة ، فإننا سننحاز إلى عشائرنا وأسرنا وهذه ولاءات ضيقة ، تاركين بذلك الولاء للوطن، ومن ثم يعد التسامح الاجتماعي ضربا من الخيال.
كذلك عدم التسامح مع المرأة ، فهي تحتل مكانة وضيعة حسب مفاهيم العشيرة أو القبيلة، ولا يمكن أن ترقى إلى مستوى الرجل بأي حال من الأحوال ، فهي أقل ذكاء وتفكيرها تافه، لا يمكن الوثوق فيه، وبالتالي فأن قدرتها الإبداعية ضئيلة في شتى الميادين، بما فيها العلم والأدب، وهي كائن ضعيف لا يمكن أن ينجح في ميادين العمل الشاقة ، لذا فأن المكان الطبيعي لها هو البيت وليس سواه.أن النتيجة التي تترتب على ذلك كله هو احتقار المرأة وعدم التسامح معها ،وبالتالي رفض عملها والتشكيك في نواياها وقدراتها فهي بذلك تتحين الفرصة للمخالفة أو الخيانة(١٦).
لذا المطلوب منا العمل على جعل التسامح قيمة ذات مضمون اجتماعي ، من خلال التأكيد على دور التربية في غرس قيم الحوار وقبول الآخر ، والحرص على أن تكون أسس البناء الأسري صحيحة وسليمة من خلال تجاوز الصور الاستبدادية والمتسلطة في أدارة الأسرة الواحدة ، فلا يتسلط الأب على أبناءه ولا يهمش الزوج زوجته .
أن غرس قيم التسامح في آليات التربية داخل الأسرة العراقية ، تكون لها القدرة على جعل التسامح حقيقة راسخة.

المطلب الرابع
الـتسـامـح الـثـقـافـي

لا يخرج التسامح في الحقل الثقافي عن التسامح في الحقول الأخرى إلا بخصوصية مجاله ونطاقه، فهو يشير إلى احترام الآخر المختلف ثقافيا والاعتراف بإمكانية التعايش في إطار التباين الثقافي . ومن ثم فأن الاختلاف والتعارض في ثقافات الدول لا يكون مبررا للصراع والاقتتال . وكما جرى في الحقول الأخرى السياسية والدينية والاجتماعية، والتي جرى استعراض جوانب منها في هذا البحث، وتبين أن الثقافة العراقية تعاني من أعراض سلبية عديدة ، تؤشر بوضوح أن هناك مرضا مزمنا في البناء الثقافي العراقي أسمه اللاتسامح.

ومن الطبيعي أن معالجة هذه الأعراض تتطلب تبني آلية ثقافية تأخذ على عاتقها تجاوز هذه الإعراض عبر العمل على بناء مؤسسات ثقافية تمتاز بالاستقامة والاستقلالية عن السلطة وتضطلع بدور حقيقي في عملية البناء الديمقراطي والمجتمعي السليم ، بعيدا عن ضغوط السلطة واملاءآتها. كذلك محاولة إحداث تجديد فكري وثقافي يكون قادر على الاستجابة للتغيرات والتطورات العالمية الثقافية ، التي أحدثتها ثورة المعلومات والعولمة. وأن صناعة وعي ثقافي جديد يكون قادر على قراءة وتفحص ما يتبناه الآخر المختلف عنا، كما يتفحص الآخر فكرنا وثقافتنا . عندها يظهر لنا التسامح بوصفه علاجا شافيا ومخرجا مثاليا للواقع العراقي، الذي يعاني من سيادة منطق العنف والاقتتال وغياب الثقة بين فئات المجتمع العراقي[١٧].

ويبدو أن العراق بواقعه المؤلم يحتاج إلى أكثر من غيره إلى قيم التسامح ، بعد أن تداعت عليه المصائب وبطشت بأهله الأهوال ، فراح العنف والإرهاب يفتكان بأبنائه وأطفاله ونسائه فتكا حتى أصابهم في مقتل. لذلك فأن الدعوة إلى استلهام واستيعاب واستحضار قيم التسامح في العراق، هي دعوة إلى تجاوز كل هذه المصائب والأهوال. وذلك لن يتم برأينا ما لم يكن هذا التسامح حقيقيا وليس شكليا ، بمعنى أنه يحترم الإنسان لإيمانه بحقوقه وأدميته وإنسانيته وعراقيته، وليس لقوته وشكيمته أو لمصلحته، أو لأي غرض أو هدف آخر.

المطلوب تسامحا كليا شاملا وليس مجتزئا ، يقوم على حسابات ومعادلات مرحلة معينة، بمعنى أن يكون التسامح في كل المجالات الحياتية والإنسانية بالدرجة والقوة نفسها ، فلا نتسامح مثلا في السياسة ونتعصب في الدين. ويجب أن يكون تسامحا دائميا وليس مؤقت ،أن لا يتوقف وينقطع حباله عندما تنتفي وتنتهي مبررات وظروف وجوده ، فالتسامح يجب أن يكون استثمارا متصلا وليس التقاء منقطع.

يجب أن يكون تسامحا تتحرك بوصلته باتجاهين متلازمين لا يتعارضان ، اتجاه تسامح الشعب ومكوناته وفئاته المختلفة ، واتجاه تسامح الشعب والسلطة، وفي هذا الاتجاه لا معنى للتسامح إذا كان غائبا بين فئات الشعب وحاضرا عند السلطة، لان كل مساعي الأخيرة لفرض التسامح لا جدوى فيها ، إذا كان الشعب صادا عنها ، وبالمقابل لا معنى للتسامح إذا كان حاضرا عند الشعب وغائبا عن السلطة ، لان السلطة تملك من الوسائل والأدوات ما يجعلها بمرور الوقت قادرة على تحويل تسامح الشعب إلى صراع واقتتال .
وبالتأكيد أن تسامحا بهذه المعاني ،لا يمكن الوصول إليه بسرعة ونجاح كبيرين ما لم تتوفر النوايا الحقة والإرادة الصلبة لتحقيق ذلك.

الخاتمـــة :

حاولنا من خلال هذا البحث بيان تعريف العنف وتحديد أسبابه والعوامل الأساسية التي تساعد على نشوء العنف واستمرار يته،وذكرنا منها العوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفكرية والثقافية،وبينا مظاهر العنف في الواقع العراقي ، خاصة فيما يتعلق بالعنف في المؤسسات الحكومية، ونذكر منها ما موجود في مراكز الرعاية وفي المدارس والأوساط التعليمة وفي أماكن العمل . وكذلك بينا مظاهر العنف على المستوى السياسي وهو من المحاور المهمة التي مر بها الشعب العراقي،وحاولنا بيان مقدمات تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من العنف في العراق، وركزنا على التسامح السياسي والديني والاجتماعي والثقافي وركزنا على ضرورة الحوار والاعتراف بالآخر،وأكدنا على حقيقة التواصل الإنساني مع الآخر ، لا تتم إلا بلغة الحوار، وأن كان هذا الآخر يحمل رأيا مناقضا أو معارضا يبتعد في تكوينه عن الآخرين، لذا سنحاول بيان جملة من النتائج والتوصيات في هذا المجال.

١) النتـائــج :

يأخذ الحوار أشكالا متعددة فقد يكون حوارا دينيا يتطلب التقريب بين المذاهب والأديان ،وقد يكون سياسيا يتطلع إلى التسامح مع الآخر سياسيا، وقد يكون حوارا ثقافيا يمثل طريقا للتواصل والتعاطي الثقافي بين فئات المجتمع،كذلك يمكن أن يأخذ الحوار مستويات متعددة بعضها داخلي بين مكونات الشعب، وقد يكون عموديا بين الشعب والقابضين على السلطة ،وقد يكون خارجي بين الدولة العراقية والدول الأخرى.

وأيا كانت أشكال ومستويات الحوار، فهو يعد أحد المستلزمات الرئيسة للوصول إلى التسامح،ولا يكون ذلك ممكنا حسب اعتقادنا إلا إذا كان هذا الحوار مستجمعا للشروط التالية :-

أ) أن لا تكون هناك محرمات أو مقدسات في الحوار.
ب) أن يكون الحوار مع الآخر المختلف لأجل الحوار وليس لآجل الجدل معه.
ت) أن يكون الحوار متطلعا إلى التواصل مع الآخر،والى استكمال إدراك الذات في مرآة الآخر،والعمل على توجيه النقد البناء الهادف وليس النقد الهدام المبني على الاتهام الغير مسند إلى دليل.
ث) الحوار يتطلب أن ننصت للآخر كما نتحدث إليه بالضبط، فالإنصات فضيلة يجب أن نتحلى فيها،باعتبار أنها لون خاص من الأخلاق والرياضة العقلية، يختلف بطبيعته عن الصمت.
ج) الحوار لا يمكن أن يتحقق لدى من تهيمن عليهم نزعة التشكيك والسفسطة،أو أولئك الذين يتخيلون أنهم يحتكرون الحقيقة، بل يتجلى الحوار بمظهره الرائع لدى أولئك الذين يضعون أيديهم في أيدي الآخرين، ويرافقونه في الوصول إلى التكامل المجتمعي.

٢) التـوصيـات :

والتأكيد على الحوار كضرورة ملحة، لذا نحاول تقديم جملة من التوصيات نرى من الضروري الالتفات إليها وهي :-

١) الحاجة إلى تفكيك آليات الفهم والإدراك ، التي يمارسها ويستخدمها المتعصب لتبرير تعصبه، من خلال بيان خواء وعدم صوابية آليات التفكير المستخدمة (التكفير للآخر).

٢) نجد البداية السليمة لتجاوز خطر هذا الثالوث،(الاستبداد، التعصب، العنف) هي ممارسة الحريات السياسية والثقافية والاجتماعية،بحيث كلما توسعت دائرة الحرية المنضبطة في المجتمع،كلما تقلصت فعالية الاستبداد والعنف والتعصب. من هنا نجد أن المجتمعات والأمم التي تسود فيها قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، تضمحل فيها ظواهر الاستبداد والعنف والتعصب،والعكس صحيح.

٣) الابتعاد عن برنامج الاستيلاء والتفرد بالسلطة، والتركيز على بناء دولة المؤسسات،وهذا لا يتم إلا من خلال الإسراع بانجاز مشروع المصالحة الوطنية من قبل الفر قاء السياسيين، لتتمكن الحكومة من العمل لتحقيق مصالح الشعب والنهوض بواقع العراق، والعمل على استقلاله وإخراج آخر جندي أجنبي منه.

٤) الحاجة إلى شراكة حقيقية في بناء الحياة السياسية،تسمح لجميع القوى والتيارات بممارسة حقوقها، والمشاركة الجادة والنوعية في البناء والتطوير.

٥) نشر الوعي بين الناس من خلال وسائل الأعلام الهادفة وتسليط الضوء على بناء الوطن ونشر المحبة والتسامح بين أبناء الشعب ، والابتعاد عن أثارة النعرات الطائفية ،كذلك للإعلام رسالة إنسانية يجب مراعاتها من خلال عدم تصوير أو عرض مشاهد دامية متمثلة بتقطيع الجثث من قبل إرهابيين أو حوادث التفجير الإرهابية بحق المدنيين الأبرياء ، حتى لا يكون هناك استهانة بالدم العراقي من جهة و من جهة أخرى يعد تشجيعا للمجرم على إعادة جريمته مرة أخرى، ويكتفي بنقل الخبر وإدانته.

٦) أولوية الملف الأمني في العراق والسيطرة على الحدود العراقية من خلال جعل المؤسسة الأمنية مؤسسة عراقية غير خاضعة لعمليات التوافق والمحاصصة السياسية والمذهبية، مع الالتفات إلى الإسراع في تجهيزها بالمعدات والأجهزة المتطورة ، لكي تتمكن من مزاولة عملها بكل وطنية ومهنية وإخلاص.

٧) على الحكومة النظر إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام به،ووضع خطط لرفع المستوى المعيشي الذي يليق بالمواطن العراقي،وما يعكسه ذلك على النهوض بواقع العراق وتقدم الدولة،وان تحسن الوضع الاقتصادي سوف يسهم ويحافظ على ما تحقق من مكاسب أمنية.

٨) الوقوف بحزم بوجه الفتاوى التكفيرية التي تهاجم العراقيين حسب طوائفهم او قومياتهم المختلفة،سواء كانت قد صدرت في العراق أو من شخص خارج العراق ، وعلى القادة السياسيين العراقيين ملاحقة هؤلاء دوليا وتقديمهم للقضاء، والسكوت تعني قبول الأطراف الساكتة على ما يجري في العراق وبالتالي هم شركاء في القتل.

٩) إعادة تقييم مؤسسات المجتمع المدني واستبعاد المنظمات المتحزبة ،والتي ليس لها برنامج واضح يطابق واقع تشكيلها، كون البعض من هذه المنظمات تلعب دورا خطيرا في إرباك أو تعطيل مشروع بناء الدولة ،وتسعى إلى إثارة النعرات الطائفية وإرجاع العراق إلى ما كان عليه من عنف دامي.

١٠) العمل على تثقيف المواطن بمبدأ سيادة القانون سواء في الحياة العامة أو في العمل السياسي، والعمل على تعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية.

١١) عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار بخصوص تبادل المعلومات الاستخبارية،والكشف عن حركة الجماعات المتمردة والتوقف عن مساندة أو إيواء الجماعات الضالعة في العنف في العراق،ومنع تدفق الأموال للإرهابيين في العراق.

الهوامش :

١)د.محمد محفوظ، ضد العنف والتعصب، مجلة النبأ، العدد ٦٣ ، دارالمستقبل للثقافة والإعلام ، بيروت ،٢٠٠١،ص١١.
٢)د. محمد محفوظ، المصدر السابق، ص.١٢
٣) اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩، صادق العراق عليها .١٩٩٤
٤)د. صباح محمد نجيب البرزنجي ، ظاهرة الإرهاب وضرورة الحد منها، المعهد الكردي للانتخابات، أربيل، ٢٠٠٤، ص٧.
٥)يعد معدل الأمية بين البالغين مرتفع في محافظة المثنى وميسان ، حيث بلغ الأعلى من بين باقي المحافظات الجنوب، أما محافظتا صلاح الدين ودهوك اللتان أحتلتا مراكز متقدمة في وجود الامية في الشمال ، حيث بلغ في دهوك حوالي ٤١ % وصلاح الدين ٣٦،٢ %.وذلك حسب التقرير الوطني لحال التنمية في العراق لعام ٢٠٠٨ .
٦) بقاء سريان نصوص قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩،الذي فرض قيود على حرية الرأي والتعبير عنه، كما في المواد (٣٦٤/٣٠٥/٢٢٧/٢٢٥/٢١٥/٢١٤/٢٠١/٢٠٢/٢٠٤/٢٠٠/ ١٧٨/١٧٩/٨٤/٨٣/٨٢/٨١) ،المتعلقة بجرائم النشر والتي تتراوح بين تجريم الانتقاد ونشر الأخبار المتعلقة بمؤسسات الدولة وإذاعة الأخبار أو نشر الوثائق الخاصة بالدوائر والمصالح الحكومية، وتتراوح هذه العقوبات بين الحبس والسجن المؤبد وقد تصل إلى الإعدام. وإحالة الصحفيين للقضاء بتهمة القذف والتشهير ، وفقا للمادة ٤٣٤ من قانون العقوبات.
٧)من إصدارات التحالف المدني للانتخابات الحرة، نتحد لوقف نزيف الدم ، بغداد، ٢٠٠٥، ص.٣
٨) بناء على التوصية الصادرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة برقم د/ ٣٥ / ٢٠٠٧ في ١٥ سبتمبر .٢٠٠٧
٩) الترابط بين الفقر والبطالة يشكل تحديا كبيرا للتنمية البشرية في العراق . وفي ظل الحروب السابقة للعراق وما خلفته من دمار خاصة على النشاط الاقتصادي في قطاعات الإنتاج السلعي ، فان فرص العمل لاسيما للشباب ومن المهارات المحدودة ، كان ينبغي أن يوفرها القطاع العام في الدولة ، حيث تعزز عملية التشغيل تنمية وتعزيز التدريب إثناء العمل .
١٠)د. علي حرب ، الفكر والحدث، حوارات ومحاور، ط٢، دار الكنوز الأدبية،بيروت، ٢٠٠٥، ص١١٦.
١١)د.علي أومليل، في شرعية الاختلاف، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٤،ص١٠.
١٢)د. برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٦.
١٣)الأمام محمد الحسيني الشيرازي،اللاعنف منهج وسلوك، ط٢،دار صادق للطباعة والنشر،كربلاء المقدسة، ٢٠٠٤، ص١٥.
١٤) الأمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، اللاعنف في الإسلام، ط ٣ ، دار صادق للطباعة والنشر ، كربلاء المقدسة ،٢٠٠٤ ، ص١٤٨.
١٥)د. برهان غليون، المصدر السابق ،ص٦٧.
١٦)السيد محمد تقي المدرسي، قيم التقدم في المجتمع الإسلامي ،ط٣ ، دار محبي الحسين(ع)، قم المقدسة ، ٢٠٠٦، ص٣٨.
١٧)الأمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، رؤى عن نهضة ألأمام الحسين(ع)، ط٩، دار صادق للطباعة والنشر ، كربلاء المقدسة ،٢٠٠٤ ، ص١٤.

المصادر

أولا / الكتب :-

١)الأمام السيد محمد الحسيني الشيرازي،اللاعنف منهج وسلوك، ط٢،دار صادق للطباعة والنشر،كربلاء المقدسة، ٢٠٠٤.
٢) الأمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، اللاعنف في الإسلام، ط٣ ، دار صادق للطباعة والنشر، كربلاء المقدسة ، ٢٠٠٤ .
٣) الأمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، رؤى عن نهضة ألأمام الحسين(ع)، ط٩، دار صادق للطباعة والنشر، كربلاء ،٢٠٠٤ .
٤) السيد محمد تقي المدرسي، قيم التقدم في المجتمع الإسلامي ،ط٣ ، دار محبي الحسين(ع)، قم المقدسة ، ٢٠٠٦.
٥) د. برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
٦) د.محمد محفوظ، ضد العنف والتعصب، مجلة النبأ، العدد ٦٣ ، دار المستقبل للثقافة والإعلام ، بيروت ،٢٠٠١.
٧) د. علي حرب ، الفكر والحدث، حوارات ومحاور، ط٢، دار الكنوز الأدبية،بيروت، ٢٠٠٥.
٨) د.علي أومليل، في شرعية الاختلاف، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٤.
٩) د. صباح محمد نجيب البرزنجي ، ظاهرة الإرهاب وضرورة الحد منها، المعهد الكردي للانتخابات، أربيل، ٢٠٠٤.
١٠) من إصدارات التحالف المدني للانتخابات الحرة، نتحد لوقف نزيف الدم ، بغداد، ٢٠٠٥.

ثانيا / النصوص القانونية :-

١) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .
٢) قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ .

ثالثا / الاتفاقيات والمعاهدات الدولية :-

١) اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩والتي صادق العراق عليها عام ١٩٩٤.
٢) اتفاقية مناهضة التعذيب وجميع ضروب المعاملة المهينة أو العقوبة القاسية واللاانسانية لعام ١٩٨٤، والتي صادق العراق عليها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨.

رابعا / التقارير :-

١) التقرير الوطني لحال التنمية في العراق لعام ٢٠٠٨، من إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .
٢) التوصية الصادرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة برقم د/ ٣٥ / ٢٠٠٧ في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٧.